United Nations | Department of Economic and Social Affairs

الأمم المتحدة
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

العناصر التوجيهية العالمية للاستعراضات المحلية الطوعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

مقدمة

تُشجِّع الدول الأعضاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في إطار آليات المتابعة والاستعراض، على "إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها" (الفقرة 79)[1]. وكجزء من هذا الاستعراض، تقوم البلدان، ابتداء من عام 2016 بتقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ويزداد انخراط الحكومات المحلية والإقليمية في إجراء استعراضاتها دون الوطنية، التي يُطلق عليها اسم "الاستعراضات المحلية الطوعية"، والتي تثبت فائدتها للمدن والمناطق في النهوض بتوطين أهداف التنمية المستدامة والبرهنة على قدرات الحكومات المحلية وعلى التزامها. والاستعراضات المحلية الطوعية، عكسَ الاستعراضات الوطنية الطوعية، لا تستمد أساسها الرسمي المباشر من خطة عام 2030 أو غيرها من الاتفاقات الحكومية الدولية، وإن كانت خطة عام 2030 تؤكد في عدة أماكن أهميةَ عمل الحكومات بشكل وثيق مع السلطات الإقليمية والمحلية بشأن تنفيذ الخطة. ومع ذلك، فلعملية إجراء هذه الاستعراضات دون الوطنية فوائد متعددة للكيانات التي تنخرط فيها وبإمكانها أن تعزز تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. والاستعراضات دون الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030 تسهم، في حد ذاتها، في تحقيق تلك الأهداف، ولها قيمة جوهرية باعتبارها جزء من عملية التنفيذ، ولكنها قادرة أيضا على الإسهام، وطنيا، في إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية، وعلى تعزيز الاتساق الرأسي.

وقد سلطت الدول الأعضاء الضوء أيضا في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2019[2]، الذي التزمت فيه بتمكين المدن والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها في السعي نحو تحقيق خطة عام 2030، على الدور الأساسي لتلك الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية وأقرت بدورها الحاسم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمالها.

وتتيح العناصر التوجيهية المبينة أدناه نقطة انطلاق للحكومات المحلية والإقليمية التي تنظر في إصدار استعراضاتها المحلية الطوعية وتهدف إلى تقديم لمحة عامة عن مجالات التركيز المفيدة لعملية الاستعراض وللتقرير الذي ينتج عنها. وعلى هذا النحو، فهي تتسم بسمة طوعية، شأنها شأن الاستعراضات المحلية الطوعية نفسها، ولا يُقصد منها أن تكون إلزامية أو تقييدية. ونظرا لتنوع الحكومات المحلية والإقليمية التي تجري استعراضات لتنفيذ ما يخصها من أهداف التنمية المستدامة، فإن هذه العناصر التوجيهية العالمية

---

(1) https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E.

(2) (A/RES/74/4)، الفقرة 27 (هـ)، متاح على الرابط التالي: https://undocs.org/en/A/RES/74/4.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لا تروم معالجة أفضل الممارسات في مجال الترتيبات المؤسسية أو جمع البيانات أو إشراك أصحاب المصلحة، وإنما تسلط الضوء فقط على المجالات التي يمكن معالجتها في سياق العملية. ومن ثم، فإن العناصر التوجيهية، بعرضها قائمة مرجعية للمسائل التي يمكن معالجتها، تتوخى إتاحة مدخل يُعتبَر حدا أدنى لإجراء الاستعراضات المحلية الطوعية. وتبتغي تلك العناصر توفير إطار عمل يعزز الحوار على جميع المستويات بين الجهات الفاعلة المعنية بالاستعراضات الوطنية الطوعية وتلك المعنية بالاستعراضات المحلية الطوعية، وذلك استنادا إلى أهداف التنمية المستدامة باعتبارها لغة مشتركة بين جميع المستويات الحكومية.

وتستند العناصر التوجيهية العالمية إلى مبادئ الأمين العام التوجيهية المشتركة الطوعية بشأن الإبلاغ عن الاستعراضات الوطنية الطوعية[3]، التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتي أثبتت أنها مفيدة لجهود الدول الأعضاء في الإبلاغ عما تحرزه من تقدم.

وتتوخى العناصر التوجيهية العالمية أيضا تعزيز التعلّم من الأقران، بوسائل منها تعزيز اتساق تقارير الحكومات دون الوطنية، مناطق كانت أو مدنا، وقابليتها للمقارنة. ونظرا للاهتمام الإيجابي المتزايد بالاستعراضات المحلية الطوعية، يُتوقع أن يزداد عدد ما يُنشر من تقاريرها. ومن شأن اتباع نهج مشترك في إعداد تلك التقارير أن يسهل على الأطراف المهتمة تحليلَ تجارب مدن ومناطق متعددة والتعلم منها بشأن مواضيع بعينها، مثل موضوع الهياكل المؤسسية أو موضوع "عدم ترك أي أحد خلف الركب". وفي حين أن تقارير الاستعراضات المحلية الطوعية الذي تصدرها الحكومات المحلية والإقليمية قد تختلف في نهاية المطاف عن نظيراتها من الاستعراضات الوطنية الطوعية، شكلا وبنية، فإن استخدام العناصر التوجيهية باعتبارها قائمة مرجعية لإجراء تحليل دقيق وصريح وصادق للسياسات والإجراءات يمكن أن يسهم في جهود التنفيذ على جميع المستويات.

التوجّه والاتساق مع المبادئ التوجيهية لخطة عام 2030

ينبغي أن تكون الاستعراضات المحلية الطوعية متسقة مع مبادئ خطة عام 2030 وأن تطبقها. وبناء على ذلك، ينبغي أن تسترشد الاستعراضات المحلية الطوعية بالمبادئ التي توجه جميع عمليات المتابعة والاستعراض في إطار خطة عام 2030 وأن تتخذها معيارا. وفي هذا الصدد، تنص الفقرة 74 على ما يلي:

(ج) سيكون تَوجّهها أطول أجلاً، وستحدِّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزز عنصري التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

(د) ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ.

(هـ) سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا وتخلّفا عن الركب.

(3) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/17346Updated_Voluntary_Guidelines.pdf.

(و) ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطور مع مرور الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفف إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنية.

(ز) ستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلة وترشد بتقييمات وبيانات قطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

ويمكن أن تستفيد الاستعراضات المحلية الطوعية أيضا من المعلومات الواردة في التقارير الوطنية المعنية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة[4].

بنية التقرير ومحتوياته

توفر الفروع التالية بنية محتملة للتقرير. والاستعراضات المحلية الطوعية ليس لها بنية إلزامية، لكن التفكير في المواضيع الواردة أدناه قد يفيد في تمتين عملية الاستعراض، حتى في الحالات التي لا تُدرَج فيها جميع الفروع في التقرير النهائي.

البيان الاستهلالي

يتيح البيان الاستهلالي فرصة للحاكم أو العمدة أو أي مسؤول عام آخر رفيع المستوى لكي يعرضوا الكيفية التي يرى بها الكيان المُصدر للتقرير أهدافَ التنمية المستدامة بوصفها جزء من رؤيته لمستقبل مستدام. ويجوز أن يقدم ذلك البيان أفكارا بشأن سُبل دمج أهداف التنمية المستدامة في رؤية المنطقة أو المدينة أو البلدة على المدى الطويل وفي الخطط والاستراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل، وأفكارا بشأن أي نجاحات أو صعوبات كبرى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تكون قد تبينت حتى وقت إعداد التقرير.

ويجوز أن يتضمن البيان الاستهلالي أيضا التزاما سياسيا بشأن إجراءات ملموسة تعتزم المدينة أو البلدة أو المنطقة اتخاذها في إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي أُعلن بدؤه في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019[5]. وقد شجع الأمين العام للأمم المتحدة جميع القطاعات على حشد الجهود لعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعا بوجه خاص إلى اتخاذ إجراءات محلية تدمج عمليات الانتقال اللازمة في السياسات والميزانيات والمؤسسات والأطر التنظيمية للحكومات والمدن والسلطات المحلية[6].

---

(4) https://unhabitat.org/sites/default/files/2019/05/nua-english.pdf.

(5) الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة، المعتمد في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (https://undocs.org/en/A/RES/74/4).

(6) https://www.un.org/sustainabledevelopment/decade-of-action/.

النقاط الرئيسية

يجوز أن يقدم هذا الفرع، في صفحة أو صفحتين، الرسائلَ الرئيسية للتقرير، بما في ذلك قصص النجاح الملموسة والتحديات والدروس المستفادة. ويمكن أن يتضمن بعض الممارسات الجيدة المُحدثة للتحول بشكل خاص، التي قد ترغب المدينة أو البلدة أو المنطقة في مشاركتها مع الجهات الأخرى. وينبغي أن يحدد نبرة التقرير وأن يبين الخصائص الرئيسية للسياق المحلي.

ويمكن أن تُعرَض في هذا الفرع الجهود المبذولة لتعبئة جميع أصحاب المصلحة في عملية وضع الاستعراض المحلي الطوعي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عموما. ويجوز أن تُبيَّن فيه أيضا كيفية تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب وحقوق الإنسان وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين فيما تتخذه المدينة أو البلدة أو المنطقة من إجراءات.

ويمكن أيضا أن يتضمن هذا الفرع الخطط والصعوبات الرئيسية لتأمين وسائل التنفيذ الملائمة (التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والبيانات وما إلى ذلك) وكذلك المجالات الملموسة التي قد ترغب المدينة أو المنطقة في تلقي المشورة بشأنها من مدن أو مناطق أخرى، أو تلقي الدعم فيها من شتى الجهات الفاعلة مثل الحكومة الوطنية، والجهات النظيرة، وشبكات المدن، ومنظمات المجتمع المدني، ومعاهد البحوث، والصناديق، ومنظومة الأمم المتحدة.

المقدمة

يجوز أن تتضمن المقدمة وصفا مقتضبا جدا للخصائص المحلية للمدينة أو البلدة أو المنطقة، وأن تقدم أفكارا بشأن سبب الاضطلاع بعملية الاستعراض المحلي الطوعي. ويجوز أن تتضمن أيضا أفكارا بشأن الفوائد الرئيسية المتوخاة من العملية. ويجوز أن تعطى في المقدمة لمحة عامة عن مسار الكيان في تحقيق الاستدامة، وأن يُبيَّن فيها ما تتسم به المدينة أو البلدة أو المنطقة من نقاط قوة ونقاط ضعف رئيسية في هذا السياق. ويجوز أن تتضمن أيضا أبرز جوانب التقدم المحرز بالفعل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تُعرض فيها الكيفية التي أسهمت بها الإجراءات دون الوطنية في تحقيق الأهداف والغايات على المستوى الوطني.

ويجوز أن تُبيَّن في هذا الفرع الاستراتيجيات والأطر الرئيسية والآليات المؤسسية التي تُستخدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة محليا، وأن تُعرض فيه أفكار بشأن اتجاهات المدينة أو البلدة أو المنطقة في سياق الجهود المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

ويجوز أن يتضمن هذا الفرع أيضا إشارات إلى الاستعراضات المحلية الطوعية التي أجرتها المدينة أو المنطقة فيما سبق، وأن تُبرَز فيه أي تعديلات أو تغييرات تُدخَل استنادا إلى هذا التحليل.

منهجية التحضير للاستعراض وعمليته

ينبغي أن يُبلَغ في هذا الفرع عن المنهجية الكاملة المتَّبعة في إنتاج الاستعراض المحلي الطوعي. ويجوز أن تُقدَّم فيه أفكار عن الجهة المسؤولة عن تنسيق العملية (مكتب الحاكم أو العمدة، أو فريق عامل، أو فريق صياغة يتألف من أصحاب مصلحة متعددين، أو ما شابه ذلك)، وطريقة إسناد تلك المسؤولية، وماهية الخطوات التي اتُّخذت لإشراك الحكومة المحلية المعنية برمتها في العملية. وفي حال أُعطيت

في التقرير أولوية لأهداف وغايات دون غيرها، يجوز أن تُبيَّن في هذا الفرع عملية صنع القرار والطريقة التي ستُتتبع مستقبلا في معالجة المجالات التي لم تُعطَ لها الأولوية حاليا.

وينبغي أن تُبيَّن في هذا الفرع الخطوات المتخذة لإشراك أصحاب المصلحة المحليين، بما يشمل الأمور المتعلقة بنطاق عملية الاستعراض المحلي الطوعي وتصميمها، وأن تُعرض فيه التدابير المبتكرة التي استُخدمت لضمان أن تكون العملية شاملة للجميع. ويجوز أن تُحدَّد في هذا الفرع الكيانات المشاركة أو أن يُفرَد لها مرفق للتقرير. ويمكن أن يُقدَّم أيضا في الفرع أفكار عن كيفية اختيار الكيانات المشاركة، وأن يُشار فيه إلى التحديات التي تواجهها مثل هذه العمليات الشاملة للجميع وإلى سبل تحسينها في المستقبل.

ويجوز أن تُبيَّن في هذا الفرع أيضا طريقة جمع البيانات المستخدمة من مختلف الجهات الفاعلة، مثل مكاتب الإحصاء والمكاتب الإدارية المحلية ومكاتب الإحصاء الوطنية ومراكز البحوث والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وأن يُحدَّد فيه ما وُوجه في هذه العملية من تحديات ووُجد من ثغرات وأتيح من فرص. ويجوز كذلك أن يُسلَّط فيه الضوء على كيفية توطين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المدينة أو المنطقة وتحليل التحديات المتعلقة بهذه العمليات. ويمكن أيضا أن تُتناول في هذا الفرع المسائل المتعلقة بالوصول إلى المعلومات وبالبيانات والشفافية.

ويجوز أن يتضمن الفرع أيضا أي دروس مستفادة بشأن العملية وأي توصية لتحسين العناصر التوجيهية مستقبلا.

السياسة وتهيئة بيئة مُؤاتية

(أ) العمل مع الحكومة الوطنية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يجوز أن تُبيَّن في التقرير الخصائصُ الرئيسية لنظام الحوكمة وتُوضَّح العلاقة بين الحكومة على المستوى دون الوطني والحكومة على المستوى الوطني، وأن يُبرز فيه الحوار بين هذين المستويين بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تُستعرض في هذا الفرع الأنشطة المشتركة الجارية وأن تُقيَّم المجالات المحتملة لزيادة التعاون. ويمكن أن تُتناول فيه أيضا كيفية مشاركة الكيان في الآليات المؤسسية على المستوى الإقليمي أو الوطني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك مشاركته في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي.

(ب) توليد الشعور بتولي زمام أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات المحلية الطوعية

يجوز أن يتضمن هذا الفرع أفكارا بشأن الأنشطة التي نُفذت لتوعية عامة الناس بأهداف التنمية المستدامة ولإشراك مجموعات مختلفة في إجراءات تنفيذ تلك الأهداف. وفيما يتعلق بالتوعية، يجوز أن يُبلَغ في هذا الفرع عن الإجراءات المبتكرة المتخذة مثل الحملات الدعائية والمناسبات والمسابقات. أما فيما يتعلق بإشراك الجميع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فيجوز أن يبيَّن في الاستعراض الطريقة التي اتبعتها المدينة أو المنطقة في ضمان الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة في جهودهما الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويجوز أن يقدم الاستعراض أيضا أمثلة ذات أهمية على إجراءات تنفيذ تلك الأهداف من قبل شتى أصحاب المصلحة، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانيين المحليين والرابطات المجتمعية

والأوساط الأكاديمية ومجموعات الشباب والمدارس. وحتى لا يُعتدَّ بمقولة "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا"، يجوز أن يتناول الاستعراض أيضا كيفية إشراك مختلف الفئات التي كانت محرومة في السابق من الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكبار السن والشعوب الأصلية واللاجئون والمشردون داخليا والمهاجرون وغير ذلك من الفئات الضعيفة، في تنفيذ خطة عام 2030، بما يشمل المشاركة الكاملة والمباشرة للأفراد المنتمين للفئة أو الفئات الاجتماعية المتأثرة بسياسات بعينها.

(ج) إدماج أهداف التنمية المستدامة في الأطر المحلية والإقليمية

في هذا الفرع، قد ترغب المدن والمناطق في تناول كيفية انعكاس أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في الخطط والاستراتيجيات والبرامج المواضيعية المحلية أو الإقليمية على المدى القصير والمتوسط والطويل. ويجوز أن يشكل تحديد الخطط والاستراتيجيات الحالية في ضوء أهداف التنمية المستدامة أساسا لهذا الفرع، بيد أن المدن والمناطق تُشجَّع على إجراء تحليل للثغرات يعرض المجالات التي تحظى باهتمام أقل ويقدم أفكارا بشأن سبل معالجة تلك الثغرات. ويجوز أن يبرز التقرير أي تعديلات أو سياسات واستراتيجيات جديدة توضع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن تُقيَّم فيه كيفية استخدام المدينة أو المنطقة أهداف التنمية المستدامة إطارا للتغيير المحدث للتحول. ويمكن أن يتناول هذا الفرع أيضا كيفية انعكاس أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وإجراءات تنفيذها في الميزانيات، وما إذا كان قد تم إنشاء إطار تمويلي متكامل، وكيفية إدراج تلك الأهداف في أطر الرصد والتقييم.

ويجوز أن يتضمن التقرير أيضا أفكارا بشأن العلاقة بين خطط التنمية المستدامة المحلية والإقليمية والوطنية والاستراتيجيات القطاعية. ويجوز أن يُقيَّم فيه اتساق السياسات وفعالية هذه الخطط وتُحدَّد أوجه التآزر الإضافية المحتملة، وأن يُضمَّن أفكارا بشأن كيفية استخدام الكيان ما يمكن استخدامه من مبادئ توجيهية أو موارد مالية أو برامج وطنية لتوطين أهداف التنمية المستدامة.

ويجوز أيضا أن يُسلَّط الضوء في هذا الفرع على الكيفية التي تعالج بها المدينة أو المنطقة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بطريقة متكاملة. ويجوز أن يتضمن الفرع أمثلة على الإجراءات والسياسات الرامية إلى الكشف عن أوجه الترابط وتعزيز أوجه التآزر وتجنب المفاضلة بين أهداف التنمية المستدامة عند التنفيذ.

(د) عدم ترك أي أحد خلف الركب

الوعد بعدم عدم ترك أي أحد خلف الركب من أقوى المبادئ المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجوز أن تُعرض في هذا الفرع كيفية تطبيق هذا المبدأ في الممارسة على مستوى المدينة أو المنطقة. ويجوز أن تُبيَّن في الفرع كيفية تحديد من يكونون متخلفين كثيرا على الركب في ما يوضع وينفَّذ من سياسات وأن تُحدَّد فيه سبل دعمهم بإجراءات ملموسة. ويجوز أن يتناول الفرع الجهود المبذولة لمكافحة عدم المساواة وكيفية تعزيز المساواة والإدماج على مستوى المدينة والمنطقة، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غيرها من الخصائص. ويجوز أن يتضمن تقييما لكيفية إدماج حقوق الإنسان ومبدأ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات.

(هـ) الآليات المؤسسية

يتطلب التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة اتباع نُهج متكاملة ومنسقة، وقد حددت مدن ومناطق عديدة آليات مؤسسية تدعم هذه الإجراءات. ويجوز أن تُعرَض في هذا الفرع أفكار بشأن السبل التي تخدم بها الآليات القائمة تنفيذ المدينة أو المنطقة لتلك الأهداف أو بشأن أنواع الترتيبات الجديدة التي وُضعت لاستخدام تلك الآليات لهذا الغرض.

ويجوز أن تُعرَض أيضا في هذا الفرع كيفية إشراك شتى أصحاب المصلحة في هذه الآليات المؤسسية لضمان المشاركة الكاملة والمجدية والشاملة للجميع، وأن تُبيَّن فيه الآليات المؤسسية التي أنشئت للتعامل مع مجموعات محددة من أصحاب المصلحة مثل رابطات الأحياء، والقطاع الخاص، والتعاونيات، والأوساط الأكاديمية، والشباب.

ويجوز أن يتضمن الفرع أيضا إشارات إلى المشاركة المفيدة مع الجمعيات والشبكات التابعة للحكومات المحلية والإقليمية وغيرها من الشبكات والمبادرات المشتركة بين المدن في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(و) المسائل الهيكلية

تُشجَّع المدن والمناطق على الإبلاغ عن القضايا أو الحواجز الهيكلية ذات الصلة التي تواجهها عند تنفيذ خطة عام 2030. وفي السياق المحلي، قد يشمل ذلك عرض أفكار بشأن مسائل مثل الاختلافات المحتملة بين الحدود الإدارية البلدية والمنطقة الحضرية الوظيفية، والآثار البيئية العابرة للحدود، ومسألة اللامركزية/تفويض السلطة، أو التحديات المتصلة بتوافر البيانات أو التنسيق الناجم عن ذلك. ويجوز أن يتضمن الفرع أيضا أفكارا بشأن الاختصاص فيما يتعلق بتنفيذ السياسات التي تُتخذ استجابة لأهداف بعينها.

ويجوز أن يتناول هذا الفرع أيضا أي مسائل عابرة للحدود، سواء كانت تحديات أو فرصا، داخل المناطق المحيطة، أو أي تعاون أو تنسيق مع سائر الحكومات دون الوطنية المجاورة في مجالات منها، على سبيل المثال لا الحصر، النقل أو حماية البيئة أو سلاسل الأغذية المستدامة.

التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها

تُشجَّع المدن والمناطق بقوة على تقديم تحليل للتقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حتى وإن كانت البيانات غير متوافرة في بعض المجالات. وفي بعض الحالات، قد ترغب الكيانات في التركيز أكثر على الأهداف والغايات التي تكون ذات أولوية بالنسبة لها، مع تناول أهداف أخرى من خلال تحليل أقل تركيزا. ويجوز أن يُقيَّم في الاستعراض ما إذا كانت البيانات المرجعية متاحة وكيف يهدف الكيان إلى رصد التقدم المحرز في المستقبل، فضلا عن إبراز أي أهداف موضوعية مكيفة محليا فيما يتعلق بالموضوع. ولأغراض التحليل، يجوز أن تُستخدم في هذا الفرع البيانات الكمية والنوعية، بما فيها كذلك البيانات المستقاة من مصادر غير تقليدية.

ويجوز أن يركز النظر في أهداف التنمية المستدامة على تحديد خطوط الأساس، وعلى إبراز الاتجاهات والنجاحات والتحديات والقضايا الناشئة والدروس المستفادة، ويجوز تبيان الإجراءات التي اتخذت لمعالجة الثغرات والتحديات القائمة. ويجوز أن يعزز ذلك النظر تحديد الثغرات والحلول وأفضل الممارسات

وأوجه التآزر والمفاضلات بيت الأهداف والآثار غير المباشرة والمجالات التي تتطلب المشورة والدعم من كيانات خارجية.

ويجوز للمدن والمناطق أن تعرض أيضا في هذا الفرع المجالات التي يُفتقر فيها إلى البيانات، وما يمكن عمله لتعزيز الرصد والتقييم القائمين على الأدلة، وماهية الحلول المفيدة التي يمكن استخدامها لتعزيز الرصد والتقييم في غياب البيانات التقليدية، مع إمكانية إشراك أصحاب المصلحة الآخرين أيضا.

وسائل التنفيذ

كثيرا ما تواجه الحكومات المحلية والإقليمية تحديات فريدة تتصل بوسائل التنفيذ عند مقارنتها بنظيراتها الوطنية. ويجوز أن تُقيَّم في هذا الفرع الموارد المالية الوطنية والمحلية المتاحة، وقدرة السلطات الإقليمية أو المحلية على جمع الموارد المحلية وتخصيصها بشكل فعال والاحتياجات الإضافية للتنفيذ الناجح في مجالات مثل التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والبيانات. ويجوز أن تُبيَّن في الاستعراض كيفية مواءمة النظم المالية والبيانات الإحصائية وتخصيص الموارد لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وما يرد فيها من تعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب. وتُشجَّع المدن والمناطق على تحليل المعيقات الرئيسية التي تحول دون الاستفادة من مصادر جديدة وإضافية.

ويجوز للمدن والمناطق أن تستخدم هذا الفرع لتحديد ما قد يكون لديها من احتياجات محددة فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، ولتوضيح أنواع الشراكات والتعاون التي يهمها أن تُنشئها لتلبية هذه الاحتياجات. ويجوز للمدن والمناطق أن تعرض أيضا في هذا الفرع أفكارا بشأن خبراتها المستمدة من التعاون اللامركزي وبشأن الإجراءات التي تتخذها لتحقيق ذلك التعاون، مع تبيان المفيد من الممارسات الجيدة.

الخاتمة والخطوات اللاحقة

استنادا إلى نتائج الاستعراض، يجوز أن تُحدَّد في هذا الفرع الخطوات المقررة لتعزيز تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما في إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجوز أن يُسلَّط فيه الضوء على الدروس التي استخلصتها المدينة أو البلدة أو المنطقة من عملية الاستعراض وأن تُحدَّد الإجراءات الملموسة التي يُعتزَم اتخاذها لتعزيز الجهود المبذولة والتصدي للتحديات المحدَّدة. وعلى هذا النحو، يجوز أن يكون الفرع بمثابة دعوة إلى مواصلة المشاركة مع أصحاب المصلحة المحليين. ويجوز أن تُذكر في الاستعراض أيضا كيفية تخطيط المدينة أو البلدة أو المنطقة لإجراء الرصد المستمر لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتى ستجري عملية الاستعراض المحلي الطوعي القادمة.

المرفقات

كما هو الحال فيما يتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية، تُشجَّع الحكومات المحلية والإقليمية على إدراج مرفق إحصائي في استعراضاتها، على الرغم من أن عدم توفر البيانات لا ينبغي أن يمنع الكيانات من الانخراط في عمليات الاستعراض المحلي الطوعي. ويجوز أن تُستخدم في هذا المرفق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيثما أمكن، أو مؤشرات الأولوية المحددة على المستوى دون الوطني حسب الاقتضاء. وينبغي للمدن والمناطق أن تستخدم مجموعة مختارة من المؤشرات التي تفيد أكثر من غيرها في الرصد المستمر للتقدم المحرز في السياق المحلي. وقد ترغب المدن والمناطق أيضا في تسليط الضوء

على الثغرات والمجالات التي لم تُحدَّد فيها مؤشـرات قابلة للتطبيق أو لم تتوافر بيانات عنها. ويُسـتحب أن تُعرَض في المرفق الإحصـائي منهجية جمع البيانات (بما في ذلك التغطية الجغرافية والزمنية؛ وتصـنيف البيانات حسب الجنس والفئات العمرية وغيرها من التصنيفات؛ ومستوى تجميع البيانات).

وقد ترغب المدن والمناطق أيضا في أن تدرج في مرفقات تقاريرها إسهامات محددة من أصحاب المصلحة.

إجراءات العرض والمتابعة

الاسـتعراضـات المحلية الطوعية لا يصـدر بها تكليف من الأمم المتحدة، ولذلك لا يخصـص لها حاليا حيز لتقديم العروض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومع ذلك، تُشجَّع الحكومات المحلية والإقليمية، قدر الإمكان، على المشاركة بنشاط في المناسبات والمناقشات التي تُنظم على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى[7]، وعلى تبادل خبراتها والدروس المستفادة من عمليات الاستعراض المحلي الطوعي مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ولا ينبغي النظر إلى الاسـتعراض المحلي الطوعي باعتباره هدفا في حد ذاته، بل باعتباره عملية تقوم فيها المدن والمناطق بتقييم التقدم الذي أحرزته وأوجه القصـور في تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة وغاياتها من خلال عملية شـاملة تُشـرَك فيها جميع الجهات الفاعلة المعنية. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان إدماج العملية ونتائجها في جهود التنفيذ القائمة والتخطيط لمتابعتها على نحو فعال.

ولذلك، قد ترغب الحكومات المحلية والإقليمية في النظر في عدد من الخيارات لتبادل خبراتها والدروس المستفادة من عمليات الاستعراض المحلي الطوعي مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وذلك على النحو التالي:

- عقد اجتماع مكرس للإحاطة مع أصحاب المصلحة المشاركين في عملية الاستعراض المحلي الطوعي؛
- إجراء تقييم للدروس المستفادة من عملية الاستعراض المحلي الطوعي ووضع خطة للمتابعة؛
- تقاسـم تقرير الاسـتعراض المحلي الطوعي وإبلاغ النظراء المعنيين على المسـتوى الوطني بنتائجه الرئيسـية بغية مناقشـة الإجراءات المشـتركة لمعالجة الثغرات والتحديات، وكذلك إبلاغ الحكومات المحلية والإقليمية الأخرى بتلك النتائج؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على آليات إشراك أصحاب المصلحة التي أثبتت فائدتها عند إجراء عملية الاستعراض المحلي الطوعي؛
- وضع استراتيجية اتصال تتعلق بالرسائل الرئيسية الواردة في التقرير وبالتواصل مع وسائط الإعلام المحلية؛
- المشـاركة في عمليات اسـتعراض الأقران مع مدن ومناطق أخرى، داخل شـبكات المدن أو على الصعيد الثنائي من خلال ترتيبات التوأمة؛

(7) على سبيل المثال، تنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة سنويا خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المسـتدامة منتدى الحكومات المحلية والإقليمية، بالتعاون مع شـبكة ومنصـة توطين أهداف التنمية المسـتدامة (Local 2030)، وبرنامج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشـرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية. وتنظم الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضا سلسلة من مختبرات الاستعراض المحلي الطوعي التي توفر منصة غير رسمية لتبادل الخبرات المستمدة من الاستعراضات المحلية الطوعية والعمليات ذات الصلة: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2020#labs.

- المشـــاركة في المنتديات الإقليمية للتنمية المســـتدامة والمناســـبات ذات الصـــلة في مناطق الأمم المتحدة الإقليمية الخمس؛
- تنظيم مناسبات جانبية مكرسة مع الحكومات الوطنية أو بشكل فردي في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أو في غيره من المنتديات المفيدة، مثل المنتدى الحضري العالمي.